أهمية قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي

د. محمد عمر الشويرف
كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب
mshwerf@elmergib.edu.ly

د. نجاح الطاهر البيباص
كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب
najah_nnn@yahoo.com

Abstract

The main aim of this study was to analyse the significance of the manufacturing sector in the Libyan economy. In order to achieve the above mentioned objective, the study handled with some sub- targets such as studying the results of the previous development plans regarding to the industrial sector, in addition to analysing some indicators relying to the importance of this sector in the Libyan economy.

In order to achieve the study objectives a descriptive analytical approach was used.

The main findings of the study represented that the size of the industrial investment has fluctuated during the studied period, consequently, the contribution of the manufacturing sector in GDP, employing was weak. Furthermore, the share of privet sector in the industrial investment was less than 20%.

The study recommendations concentrating about the necessity of the structural diversification, and increasing the role of the privet sector in the industrial activity in Libya.

مقدمة:

تُعرَّف الصناعة التحويلية بأنها "صناعة ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات وسيطة أو نهائية "، ويحتل قطاع الصناعة التحويلية دوراً مهماً ورائداً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة والدول النامية، ويرجع سبب الاهتمام بهذا القطاع في الدول النامية إلى أن وجود قطاع صناعة تحويلية ناضج ومتكامل سيعمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي، و استيعاب الأيدي العاملة، وتخفيض معدلات استيراد السلع المصنعة بكافة أنواعها، الأمر الذي سيؤذي إلى تقليص معدلات التبعية التجارية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة.

ولدولة نامية كليبيا فإن أهمية هذا القطاع ترجع إلى نفس الأسباب السابقة، بالإضافة إلى سعي الدولة نحو زيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض نسبة مساهمة القطاع النفطي فيه، كذلك فإن رفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الليبي سيسمح برفع مستوى عملية التنمية، وتحقيق تغيير في البنيان الاقتصادي.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف عملت الدولة على تنفيذ العديد من خطط وبرامج التنمية، كان لقطاع الصناعة التحويلية فيها نصيب من مخصصات الإنفاق لأجل إقامة العديد من الصناعات في مختلف المجالات، حيث بلغ معدل الإنفاق الاستثماري على هذا القطاع خلال الفترة (1995-2006م) حوالي 13084مليون دينار ليبي، غير أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ظلت منخفضة ولم تتجاوز (5%)، بالإضافة إلى ان القطاع لم يكن قادراً على خلق فرص عمل بالقدر الذي يتناسب والأموال التي أنفقت عليه، وفوق كل هذا لازال الاقتصاد الليبي رهين التقلبات الحاصلة في أسعار النفط.

1- المشكلة البحثية:

في ظل سعي الدولة الليبية لخلق مصادر بديلة عن النفط والحد من مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي عمدت الي الإنفاق علي عديد القطاعات لأجل الرفع من مساهمتها في الناتج المحلي وزيادة أهميتها، ومن هذه القطاعات قطاع الصناعة التحويلية. فهل ساهم الانفاق علي هذا القطاع في زيادة اهميته في الاقتصاد الليبي ؟.

2- أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في الآتي:

أ- ضرورة تنويع هيكل الاقتصاد الليبي تدفع نحو الاهتمام بعديد القطاعات التي من الممكن أن تساهم في الحد من اعتماد الاقتصاد الليبي علي قطاع النفط كمصدر أساسي للدخل، ومن هذه القطاعات قطاع الصناعة التحويلية والذي من خلاله يمكن أن تكون لليبيا ميزة نسبية في بعض الصناعات المكونة له.

ب- وجود قطاع للصناعة التحويلية بالشكل السليم سيساهم في تحسين إمكانات اليد العاملة الصناعية وتطوير قدراتها المهنية والارتقاء بمستوياتها المعيشية.

3- أهداف البحث:

أ. دراسة نشأة قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا وبيان دور خطط التنمية في تطوره .

ب. استعراض واقع قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا خلال فترة هذه الدراسة .

ج. بيان حجم الانفاق الاستثماري علي هذا القطاع ومساهمته في زيادة عدد الوحدات المكونة له.

د. دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية التي توضح الأهمية التي يحتلها القطاع في الاقتصاد الليبي.

4- منهج البحث:

في سبيل التوصل الى نتائج تتماشى مع الأهداف المقررة لهذا البحث سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال البيانات والاحصائيات المتعلقة بقطاع الصناعة التحويلية في ليبيا وتحليلها بالشكل الذي يبرز أهمية هذا القطاع.

5- حدود الدراسة:

يشمل النطاق الزمني للبحث دراسة أهمية قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا خلال الفترة (1995-2010)، وأما الحدود المكانية له فهي الاقتصاد الليبي.

6- الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (اعبيده،2015) استعراض وتقييم واقع هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على أهم ما يواجهها من صعاب، وابراز الدور التنموي لهذه المشروعات، وتحديد أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها في سبيل تطوير القائم من هذه الصناعات، واقتراح أهم المشروعات التي من الممكن القيام بها في المستقبل وتكون أمام ليبيا فرص النجاح فيها.

وتوصلت هذه الدراسة لعدة نتائج أهمها:

أ- من خلال دراسة واقع هذه المشروعات تبين هيمنتها على قطاع الصناعة التحويلية إلا أن هناك العديد من مظاهر الضعف التي تعاني منها والتي تحول دون أداء دورها التنموي، كانخفاض مساهمة قيمتها المضافة في قطاع الصناعة التحويلية، وانخفاض نسبة استيعابها للعمالة الليبية.

ب- ادت هذه الصعوبات والتي واجهتها هذه الصناعات الى تدني قدرتها التنافسية والمالية والتسويقية والادارية والمؤسسية.

كما حاولت دراسة (الشويرف،2014) التعريف بقطاع الصناعة الليبي باعتباره القطاع الذي تعتبر الشركة الأهلية للإسمنت إحدى مكوناته، وقدمت دراسة لواقع هذه الشركة من خلال البيانات المتاحة؛ لبيان التعرف على قدرتها التنافسية، ومن أهم نتائجها:

أ- عدم التركيز على اختيار السلع المستهدف إنتاجها والتي يمكنها المنافسة من حيث الجودة والتكلفة، أدى إلى تعثر جل المصانع التابعة لقطاع الصناعة التحويلية والسلع التي تنتجها بعد انفتاح السوق الليبي على العالم بداية اللفية الجديدة.

ب- تهالك الأصول المادية لعديد المصانع التابعة لقطاع الصناعة التحويلية ساهم في زيادة الفارق ما بين الطاقات الانتاجية المخطط لها والطاقات الانتاجية الفعلية مما كان له الأثر السيء في أغلب هذه المصانع.

وقدمت دراسة (الربيعي،2003) تحليلاً لقطاع الصناعة التحويلية حاولت من خلاله التوصل الي تحليل اتجاهات التحول الهيكلي في الاستثمار وتشخيص دور هذا القطاع في هذه العملية للفترة من (1970-2000 م)، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة:

أ- السياسة الاستثمارية الصناعية قد ركزت اهتمامها على عدد من الفروع التحويلية وهي الصناعات النفطية والصناعات الكيمياوية والصناعات المعدنية الأساسية وصناعة مواد البناء والصناعات الغذائية.

ب- هيمن عدد قليل من الصناعات على هيكل القطاع الصناعي في ليبيا وهي الصناعات النفطية وبخاصة الصناعة البتروكيمياوية وصناعة التصفية والصناعات الغذائية وعدد من النشطة التجميعية الهندسية.

ج- بينت الدراسة ان تأثير القطاع الصناعي التحويلي في ليبيا على مسار عملية النمو كان ضعيفاً، وازداد هذا الوضع سوءً بعد التراجع النسبي في نصيبه من إجمالي الاستثمار الثابت خلال الفترة 1986-2000م.

ودراسة (زرموح،2002) هدفت الي مناقشة الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع التصنيع في رسم وتحديد ملامح الاقتصاد الليبي في مسيرته التنموية خلال المرحلة المقبلة، انطلاقًا من التجربة الصناعية السابقة وما يمكن أن يستفاد منها من دروس وعبر، وتوصل الباحث من خلال ورقته الى جملة من النتائج اهمها:

أ. بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال العام 1999م (6%)، ومن غير المتوقع أن يزيد هذا الرقم على (25 %) قياسًا على السائد في الدول المتقدمة.

ب. النسبة المتوقعة لمساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تتحدد من خلال دراسة أشمل للمعطيات المادية والبشرية والتمويلية والتنظيمية، ودرجات النجاح التي تحرزها السياسة الاقتصادية في ترسيخ ثقة الأفراد والمؤسسات.

ج. العامل الرئيسي والحاسم في نجاح الصناعة الليبية والتنمية الاقتصادية عمومًا هو قضية "الإرادة" والتي تختلف عن "التمني" وهو ما نعيشه الآن.

أولاً: نشأة قطاع الصناعة التحويلية وتطوره خلال الفترة (1970-1994م):

بدأ التصنيع في ليبيا خلال فترة الستينات من القرن الماضي، وكانت هذه البداية - شأنها كشأن باقي الصناعات في الدول النامية آنذاك- بداية متواضعة، اعتمدت على المبادرات الفردية التي

استفادت من خبرات الجالية الإيطالية التي كانت موجوده في ليبيا في تلك الفترة، وتميزت الصناعة في ذلك الوقت بمجموعة من الخصائص، كان من أبرزها(حودانه،2004):

1- صغر حجم المؤسسة في ظل إدارة مالكها.

2- اعتمادها على الموارد الخام المحلية.

3- محدودية نطاق السوق المحلي الذي كانت تعمل فيه.

4- كانت كل الصناعات القائمة نموذجاً للإحلال محل الواردات.

في عقد السبعينيات ظلت الصورة في سنواتها الأولي على حالها لاقتصاد أحادي المورد يعتمد أساساً على استخراج وتصدير النفط، حيث كان القطاع النفطي يساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي القطاعات، بالإضافة إلى ضيق في القاعدة الإنتاجية، واختلال في بنيانها.

كل تلك الاختلالات لعبت الدور الأساسي نحو التحول إلى التصنيع؛ لأجل تصحيح القاعدة الإنتاجية، وخلق مصادر بديلة للدخل عن النفط، ولأجل تحقيق ذلك صدر القانون رقم (85) لسنة 1970م لتنظيم شئون التخطيط والتنمية، لتبدأ ليبيا من خلاله في إعداد وتنفيذ خطط التنمية والتي كانت خلال هذه الفترة على النحو الاتي:

1- البرامج السنوية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1970-1972):

خلال هذه الفترة اعتمدت الدولة على البرامج السنوية لعملية التنمية، واهتمت خلالها – على صعيد الصناعة التحويلية – بالصناعات الصغرى، كالصناعات الغذائية، والمشروبات، ومواد البناء، وصناعة الورق، ولقد بلغ إجمالي ما تم إنفاقه – كما بالجدول رقم (1)- على قطاع الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة (109.1) مليون دينار ليبي، بنسبة (13.8%) من إجمالي الإنفاق على كافة القطاعات التي بلغت (791) مليون دينار.

جدول رقم (1)
الإنفاق الاستثماري علي برامج وخطط التنمية خلال الفترة (1970-1994)

(مليون دينار ليبي)

الفترة	إجمالي الإنفاق	الإنفاق على قطاع الصناعة التحويلية	متوسط الفترة	% إلى إجمالي الإنفاق
1970 -1972	791.0	109.1	(36.4)	13.8
1973 -1975	2208.8	269.5	(89.8)	12.2
1976 -1980	8259.2	1276.7	(255.3)	15.5
1981 -1985	10602.7	1796.6	(359.3)	17.0
1986 -1994	6585.7	805.5	(89.5)	12.2
المجموع	**28447.4**	**4257.4**	**-**	**14.1**

المصدر: الهيئة العامة للتصنيع، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الصناعي للفترة من 2002-2006** (مصراته: مركز التوثيق الصناعي، 2001)، ص 8.

2- الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1973- 1975):

تعتبر هذه الخطة الركيزة الأساسية في التخطيط؛ لأجل إقامة قطاع صناعي في ليبيا من خلال ما شهدته من تقدم في العملية التخطيطية وتحسن في الأساليب الفنية، وهدفت هذه الخطة إلى إقامة قاعدة صناعية، حيث ركزت على بعض الصناعات، كالصناعات الغذائية، وصناعة الغزل والنسيج، والملابس، والجلود، وصناعة مواد البناء والتشييد والإسمنت (الربيعي،2003)، وبلغت مخصصات هذه الخطة (2585.9) مليون دينار، في حين بلغ إجمالي الإنفاق علي كافة القطاعات (2208.8) مليون دينار، كما هو واضح من الجدول (1)، أي بمعدل تنفيذ (نسبة المصروفات إلى المخصصات) (85.4%)، كان نصيب قطاع الصناعة التحويلية (269.5) مليون دينار، أي ما نسبته (12.2%) من إجمالي الإنفاق الفعلي.

3- الخطة الخمسية الأولي (1976-1980):

جاءت هذه الخطة في الفترة التي شهد فيها العالم ارتفاعاً في أسعار النفط وزيادة في عوائده لدي الدول النفطية، وفي هذه الخطة عملت الدولة وتماشياً مع التحول نحو اشتراكية الدولة إلى زيادة

دور القطاع العام والتقليص من دور القطاع الخاص، الذي تركز دوره في بعض الأنشطة، كالزراعة، وبناء المساكن، وقامت استراتيجية التنمية الصناعية في هذه الخطة على إعطاء الأولوية لصناعة سلعٍ تحل محل الواردات، والبدء في اقامة الصناعات المعدنية الأساسية، وبلغت مخصصات هذه الخطة (8813) مليون دينار(الزني،2002)، في حين بلغ الإنفاق الفعلي – كما بالجدول(1) – على كافة القطاعات (8259) مليون دينار، بمعدل تنفيذ قدره (93.7%)، حصل قطاع الصناعة التحويلية على (1276.7) مليون دينار، أي ما نسبته (15.5%).

4– الخطة الخمسية الثانية (1981–1985):

تم التركيز خلال مدة تنفيذ هذه الخطة في الصناعة التحويلية على الاستثمار في الصناعات التصديرية، والعمل على إقامة مجموعة من الصناعات التي تنتج سلعاً استهلاكية وسيطة ونهائية، بالإضافة إلى إقامة صناعاتٍ استراتيجية معدنية تكون مدخلاً إلى إقامة صناعات ثقيلة في المدي الطويل، ولأجل تنفيذ ذلك تم البدء في تنفيذ المرحلة الأولي من مجمع الحديد والصلب(أمانة التخطيط،1980)، واعتمدت هذه الخطة في فترة شهدت ارتفاعاً في العائدات النفطية، خصص لتنفيذها (18.5) مليار دينار؛ غير أن هذا الرقم سرعان ما تم تقليصه إلى (11.5) مليار دينار؛ بسبب الانخفاض في أسعار وعائدات النفط بداية العام 1982م (الزني، م س ذ)، وبلغ الإنفاق الفعلي على القطاعات المختلفة – كما بالجدول (1)– (10602.7) مليون دينار أي بنسبة تنفيذ (92.1%) حصل قطاع الصناعة التحويلية علي (1797.6) مليون دينار أي بنسبة (17%) من إجمالي الإنفاق.

5– فترة العمل بالبرامج السنوية (1986–1994):

شهدت هذه الفترة في الاقتصاد الليبي غياب خطط التنمية؛ بسبب الانخفاض الحاد في أسعار وعوائد النفط في العام 1986م بسبب تراجع الطلب العالمي عليه، فضلاً عن رغبة صانعي السياسة الاقتصادية في ترشيد استخدامه في ظل الظروف الدولية غير المواتية التي برزت في تلك الفترة، كل ذلك أدي إلى وجود حالة من عدم اليقين حول الإيرادات النفطية المتوقعة في ليبيا؛ الأمر الذي أحدث اختلالاً وتبعثراً للجهود التنموية، دفع بالدولة إلى الاعتماد على البرامج التنموية السنوية خلال تلك الفترة، وبلغت الإنفاق الإجمالي خلال الفترة من (1986–

1994م) على مختلف القطاعات – كما بالجدول(1)– (6585.7) مليون دينار، كان نصيب قطاع الصناعة التحويلية (805.5) مليون دينار أي ما نسبته (12.2%)، ويضاف إلى الأسباب التي أدت إلى تقليل مخصصات القطاعات (بما فيها قطاع الصناعة التحويلية) السياسية التقشفية التي اتبعتها الدولة، من أجل السيطرة على العجز المتنامي في ميزانية منتصف الثمانينات، وشهدت هذه الفترة الانتهاء من المشاريع الصناعية التي قد تم البدء في تنفيذها خلال فترات الخطط السابقة (الشيباني،2000).

ولكن لا يمكن القول أن عدم وجود خطط معتمدة في الفترة (1986– 1994م) لا يعني عدم وجود مشاريع خطط تنموية ؛ فقد تم وضع عدد من مشاريع الخطط والبرامج الاستثمارية ولكنها لم تعتمد من جهة الاختصاص، ويمكن عرضها فيما يلي (الزني، م س ذ):

1– مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1986–1990):

أُعدت هذه الخطة، وتم تقدير مخصصاتها بنحو (10.9) مليار دينار، غير أن هذا المشروع لم يتم اعتماده لأسباب عديدة، من أهمها: الانخفاض في أسعار النفط، وعوائده، وكبر حجم الالتزامات القائمة آنذاك على مشاريع التنمية، والتي قدرت بنحو (4.5) مليار دينار في العام 1986م، بالإضافة إلى عدم وضوح واستقرار كثير من السياسات، وقد استبدلت هذه الخطة بتنفيذ ميزانيات تنموية سنوية طوال الفترة المشار إليها، وبلغت مخصصات هذه الفترة (7055.4) مليون دينار في حين بلغت مصروفاتها حوالي (4153.3) مليون دينار بمعدل تنفيذ (58.9%).

2– مشروع خطة التحول الاقتصادي و الاجتماعي(1991–1995):

لم يتم تنفيذ هذه الخطة نتيجة للأسباب السابقة، بالإضافة إلى الحظر الاقتصادي الذي فرض على ليبيا خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، لذا استمر العمل بميزانيات تنموية سنوية، وبلغت مخصصات هذه الفترة حوالي (5149.5) مليون دينار، في حين كان حجم المصروفات (2351.4) مليون دينار بمعدل تنفيذ قدره (45.7%).

وقد نتج عن تنفيذ الخطط والبرامج التنموية السابقة العديد من المشروعات بقطاع الصناعة التحويلية، والجدول(2) يوضح تصنيفاتها وأعدادها خلال الفترة من (1970–1994م).

جدول رقم (2)

أعداد المشاريع المنفذه خلال الفترة (1970-1994)

	البيـــــان	العـدد
1	الصناعات الغذائية	79
2	صناعة الغزل والنسيج والملابس	142
3	صناعة الأخشاب والورق	18
4	الصناعات البتروكيماوية	72
5	صناعة مواد البناء	53
6	الصناعات المعدنية والهندسية	70
7	الصناعات الصغرى ومراكز الأسر المنتجة	17
	المجمـــــوع	388

المصدر: الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الصناعي للفترة 2002-2006 **(مصراته: مركز التوثيق الصناعي،2001) ص 8.**

ثانياً: قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (1995– 2010 م):

يرجع الاهتمام بهذه الفترة في هذه البحث لعدة أسباب منها أن الاقتصاد الليبي شهد خلال الفترة حدثين مهمين كان لهما بالغ الأثر على مسيرة قطاع الصناعات التحويلية، أول هذه الأحداث، هو العقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد، والتي بدأت أثارها في الظهور في منتصف عقد التسعينات من حيث عدم توفر المواد اللازمة كقطع الغيار والمواد الأولية التي يحتاجها قطاع الصناعة التحويلية وشح النقد الأجنبي في كثير من الأحيان، والحدث الثاني الذي شهدته هذه الفترة هو عودة الاقتصاد الليبي للانفتاح على الاقتصاد العالمي مع بدايات القرن الحادي والعشرين، وبدايات العمل على إصلاح ما يمكن إصلاحه.

– البرامج التنموية خلال الفترة (1995–2010): استمرار العمل خلال الفترة بأسلوب البرامج التنموية السنوية والتي يمكن توضيحها على النحو التالي (الزني، م س ذ):

أ- البرنامج الثلاثي (1994-1996):

كان الهدف من وضعه هو التمهيد لإعداد خطة تنموية جديده، وكان من أهم الأهداف التي سعي إلى تحقيقها تصفية الالتزامات القائمة على مشروعات التحول، غير أن هذا الهدف لم يتحقق بشكل كبير حيت تم تخفيض هذه الالتزامات بنسبة (10.5%).

ب- الفترة من (1997-2001):

استمر خلالها العمل بإعداد وتنفيذ ميزانيات تحول سنوية بلغت مخصصاتها (6592) مليون دينار، في حين وصلت مصروفاتها الإنمائية إلى حوالي (5196) مليون دينار وبمعدل تنفيذ (78.8%).

ج- الفترة من (2002-2010):

قامت الدولة خلال هذه الفترة بوضع مشاريع خطط التنمية (2002-2006)،(2006-2010)، وتم وضع جملة من الأهداف لها في سبيل النهوض بالاقتصاد الليبي إلا انها لم تنفذ واستمر العمل بالبرامج التنموية السنوية للعديد من الأسباب التي يمكننا ذكر أهمها (الزني، م س ذ):

1. الغاء الهيأة العامة للتصنيع من خلال القرار رقم (72) لسنة 2002 م؛ الأمر الذي نتج عنه تفتيت القطاع وتقسيمه، وتوزيع مكوناته بين الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية والشعبيات (المحافظات) لتتولى بعد ذلك الهيأة العامة لتمليك الشركات اتخاذ كل الإجراءات اللازمة من أجل خصخصة عدد من الوحدات الاقتصادية التي نقلت تبعيتها إليها.

2. كُبر حجم الالتزامات القائمة على المشروعات المراد تنفيذها في الخطتين.

3. ضخامة البرنامج الاستثماري، وضعف القدرة التمويلية.

4. عدم استقرار أسعار الصرف في بداية العقد الأول من الألفية الثانية، وتفاقم ظاهرة السوق الموازية.

5. الصعوبات والاختناقات التي بدأت تواجهها وتعاني منها الشركات الإنتاجية والخدمات العامة.

- **حجم الانفاق الاستثماري علي قطاع الصناعة التحويلية (1995–2006):**

شهد حجم الإنفاق خلال الفترة (1995– 2006م) تذبذباً؛ بسبب الظروف السياسية التي شهدتها ليبيا خلال عقد التسعينيات وبداية العقد الأول من الألفية الجديدة (مجلس التخطيط العام،2007) ومن خلال الجدول (3) نلاحظ أن حجم الإنفاق الاستثماري قد بلغ في مجمله على قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (1995–2006) (13084) مليون دينار، وقد شهدت سنوات المدة المذكورة اختلافاً في مخصصاتها، حيث تم إنفاق (24) مليون دينار في العام

جدول(3)
حجم الإنفاق الاستثماري على قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا خلال الفترة (1995- 2006)

(مليون دينار ليبي)

السنوات	إجمالي الإنفاق الاستثماري على القطاعات	الإنفاق الاستثماري على قطاع الصناعة التحويلية	نسبة الإنفاق على قطاع الصناعة التحويلية إلى إجمالي الإنفاق %	معدل نمو الإنفاق الاستثماري بقطاع الصناعة التحويلية
1995	700.0	24.0	3.4	-
1996	800.0	20.0	2.5	16.6 -
1997	860.1	0.0	0	100 -
1998	588.9	3.8	0.64	-
1999	1001.0	5.3	0.52	39.4
2000	1541.0	7.3	0.47	37.7
2001	1900.0	45.7	2.4	526.0
2002	2936.0	369.4	12.58	708.3
2003	2189.0	600.0	27.4	62.4
2004	3581.5	602.7	16.82	0.45
2005	10273.0	270.0	2.62	55.2 -
2006	14831.0	11136.0	75.08	4024

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

1995م، لينخفض هذا المبلغ في العام 1996م ويصل الي(20) مليون دينار، لنجد أنه لم يتم تخصيص أي مبلغ للاستثمار في العام 1997م بسبب محاولة الدولة جعل هذا القطاع يمول استثماراته ذاتياً (مصرف ليبيا المركزي،1998)، ليشهد حجم الإنفاق الاستثماري منذ العام 1998م بداية الزيادة في مقداره، حيث بلغ في هذا العام (3.8) مليون دينار، أي ما نسبته(0.64%) من إجمالي ما خُصص لباقي القطاعات من ميزانية التحول، واستمرت الزيادة في الإنفاق حتي وصلت في العام 2006م إلى (11136) مليون دينار أي ما نسبته (75.08%) من إجمالي ما تم انفاقه على باقي القطاعات في محاولة لتطوير الصناعات القائمة وانشاء مصانع جديده لأجل احداث تنوع هيكلي في جسم الاقتصاد للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط .

ويمكن أن نلاحظ من خلال الجدول (4) انخفاض الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري لهذا القطاع خلال الفترة (1995-2006) مقارنة بالفترة السابقة (1970-1994) وذلك راجع إلى ارتفاع معدلات الخسائر لبعض الشركات ليحل القطاع في المرتبة الخامسة بعد أن كان في المرتبة الثالثة.

جدول رقم(4)
الأهمية النسبية للقطاعات في الاقتصاد الليبي من حيث الإنفاق الاستثماري خلال الفترة (1970-1994)، (1995-2006)
نسبة مئوية

اسم القطاع	1970-1994	1995 -2006
النقل والتخزين والمواصلات	32	33
الخدمات العامة	19	30
الصناعة التحويلية	15	5.7
الإسكان	12	12
الزراعة	12	19
الخدمات الأخرى	10	0.3

المصدر: د. عبدالهادي أحمد حموده، " التنمية المستدامة في ليبيا"، بحث منشور في مجلة التخطيط والتنمية (طرابلس: معهد التخطيط، ع1، سبتمبر2008) ص15.

وعلي الرغم من محاولات الدولة لتشجيع القطاع الخاص في هذه الفترة فإن القطاع العام ظل مسيطراً على حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية،، حيث يُظهر الجدول (5) توزيع

حجم الاستثمارات ما بين القطاعين العام والخاص التي سيطر فيها القطاع العام على ما نسبته (80.4%) مقابل (19.6%) للقطاع الخاص.

جدول(5)
توزيع الاستثمارات بين القطاع العام والخاص
خلال الفترة (1998-2004)

(%)

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص
2001-1998	79.5	20.5
2002	81.8	18.2
2003	82.9	17.1
2004	77.4	22.6
الإجمالي	80.4	19.6

المصدر: مصطفي خليفة بلقاسم، تأثير برنامج الخصخصة على مستوي الآراء بالتطبيق على المؤسسات والهيئات في ليبيا (رسالة دكتوراه، كلية التجارة،الاسماعلية، جامعة قناة السويس،2006) ص11.

وانعكست سياسة تشجيع الأفراد للمساهمة في الحياة الاقتصادية من خلال منح القروض الانتاجية خلال هذه الفترة الى ارتفاع عدد المشروعات الصغيرة والزيادة في العدد الإجمالي لمكونات القطاع مقارنة بالفترة (1970-1994)، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (6)
هيكل قطـاع الصنـاعة التحويليـة حتي العام 2009 م

حجم المؤسسات	مملوكه للمجتمع	قطاع خاص	تشاركية	أخرى	نشاط أسري	الإجمالي
كبيره	28	5	8	----	----	187
متوسطة	7	344	238	69	----	658
صغيره	----	16816	1763	116	680	19375

المصدر: الإحصاءات الصناعية الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية **www.bsc.ly**

ثالثاً: بعض المؤشرات التي تعكس أهمية قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة من (1995– 2010م) :

1– تطور تكوين رأس المال الثابت:

من خلال الجدول(7) نلاحظ بأن قيمة التكوين الرأسمالي الثابت لقطاع الصناعة التحويلية قد بلغ في العام 1995م (162.4) مليون دينار شكل ما نسبته (13.04%) من إجمالي قيمة التكوين الرأسمالي الثابت لباقي القطاعات والبالغ (1244.6) مليون دينار، وسرعان ما انخفضت هذه القيمة إلى (82.8) مليون دينار في العام 1997م وذلك ناتج عما ذكرناه في كون أن الدولة انتهجت في هذا العام سياسة أن يقوم قطاع الصناعة التحويلية بتمويل نفسه ذاتياً.

الجدول (7)
تطور تكوين رأس المال الثابت لقطاع الصناعة التحويلية
خلال الفترة (1995- 2010)

مليون دينار ليبي

السنوات	إجمـــالي التكوين الرأسمالي الثابت	قطاع الصناعة التحويلية	
		القيمة	%
1995	1244.6	162.4	13.04
1996	1639.7	301.9	18.41
1997	1684.5	82.8	4.91
1998	1369.6	131.0	9.56
1999	1536.0	39.5	6.08
2000	2281.2	40.3	1.76
2001	2231.9	38.0	1.70
2002	1646.5	176.0	10.68
2003	2259.9	174.0	7.69
2004	1552.7	176.0	11.33
2005	4807.0	173.0	3.59
2006	8431.0	144	1.7

1.6	239	14860.3	2007
1.7	341	19406.8	2008
1.3	292	21807.4	2009
2.5	606	23946.5	2010

* المصادر:

1- تقرير صندوق النقد الدولي http://www.imf.org/external/arabic/index.htm .

2- مصطفي صالح المجذوب، دور قطاع الصناعة في حل مشكلة البطالة في ليبيا (رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2007) ص53.

3- مصطفي خليفه بلقاسم، تأثير برنامج الخصخصة على مستوي الآراء بالتطبيق على المؤسسات والهيئات في الجماهيرية الليبية (رسالة دكتوراه، كلية التجارة، الاسماعلية، جامعة قناة السويس، **2006**) ص10.

4- النشرة الاقتصادية للحسابات القومية.

وكنتيجة للحظر الاقتصادي وتهالك عديد الأصول الثابتة، وصلت قيمة التكوين الرأسمالي الثابت إلى أدنى مستوياتها في العام 2001م، حيث بلغت (38) مليون دينار، أي ما نسبته (1.7%) من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والبالغ (2231.9) مليون دينار.

ومع تزايد حجم الإنفاق الاستثماري على قطاع الصناعة التحويلية منذ العام 2002م كما هو موضح بالجدول (3) نلاحظ زيادة حجم التكوين الرأسمالي في القطاع حتي بلغ في العام 2004م ما قيمته (176) مليون دينار من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت لباقي القطاعات و البالغ (15552.7) مليون دينار مشكلاً بذلك ما نسبته (11.33%).

ولقد شكل التكوين الرأسمالي لقطاع الصناعة التحويلة في مجمله خلال الفترة (1995-2010) ما قيمته (3116.9) مليون دينار من إجمالي قيمة التكوين الرأسمالي الثابت لنفس الفترة والبالغ (86758.7) مليون دينار مشكلاً ما نسبته (3.59%) وهي نسبة متدنية مقارنة بحجم الإنفاق على هذا القطاع.

ثانياً: مدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الجدول(8) مقدار الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية، حيث بلغ في العام 1995م (799.9) مليون دينار، بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها (7.95%) وجاءت مساهمة القطاع في المرتبة السادسة في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع النفط، والخدمات العامة،

و المطاعم والفنادق، و الزراعة والغابات، والمواصلات – كما هو موضح بالجدول (9) –، وخلال العام 1996م حقق القطاع معدل نمو قدره (– 4.36%) ليقل حجم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى (764.8) مليون دينار وذلك لعدة أسباب أهمها(اللجنة الشعبية للصناعة والمعادن،1996):

1. عدم كفاية الميزانيات المخصصة، والتأخر في اعتمادها، بالإضافة إلى تأخر فتح الاعتمادات لدى المصارف التجارية مما أدى إلى النقص في المواد الخام اللازمة لبعض الصناعات.

2. أدي تأخر الميزانيات إلى صعوبة توفير قطع الغيار في العديد من الوحدات الإنتاجية؛ الأمر الذي تسبب في زيادة عدد ساعات التوقف والتي بلغت خلال العام 1996م (1297431) ساعة.

3. عدم توفر السيولة في بعض الشركات بسبب تراكم الديون على الجهات العامة؛ مما دفع بها إلى السحب على المكشوف من المصارف، مما أدى إلى زيادة تكلفة المنتجات بسبب الفوائد المصرفية.

وفي حين وصل معدل النمو في العام 1997م إلى (10.98%) ليصل حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية إلى (848.8) مليون دينار ليظل هذا القطاع في المرتبة السادسة في ترتيب القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، ومن خلال الجدول (8) نلاحظ أن معدلات النمو في القطاع قد أصبحت ذات قيمة سالبة ابتداءً من العام 2001م وحتي العام 2004م، وبلغت اقصاها خلال العام 2003م عندما بلغ معدل النمو (–5.95) ليصل حجم هذا الناتج في القطاع (764.7) مليون دينار ليشكل ما نسبته (2.4%) من إجمالي الناتج المحلي والبالغ (31731.6) مليون دينار، ويرجع هذا الانخفاض إلى الآتي (اللجنة الشعبية للصناعة والمعادن،2003):

1. صدور قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (72) لسنة 2002م بشأن حل الهيئة العامة للتصنيع.

2. معاناة عديد الشركات من أزمة التسويق لمنتجاتها.

وفي العام 2005م بلغ ناتج القطاع (3131.7) مليون دينار، محققا بذلك معدل نمو و قدره (311.47%) عن العام الذي سبقه، ليحتل بذلك المرتبة الرابعة بين القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، ويرجع الارتفاع في معدل النمو إلى الدور الذي بدأ يلعبه القطاع الخاص(مصرف ليبيا المركزي،2005)، والتحسن الذي حصل في قطاع المنتجات البتروكيمياوية نتيجة لعودة الشركات الأمريكية للعمل في السوق الليبية مثل شركة (اكسون)، وشركة (شل)(صندوق النقد العربي،2005)، بلغ معدل النمو في العام 2009م (11.43%) بعد أن كان (21.24%) في العام 2008م حيث سجلت سنة 2009م معدلات نمو منخفضة على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (26.8%) ليصل إلى 86.3 مليار دينار مقابل 116.7 مليار دينار لسنة 2008م ليتراجع ترتيب هذا القطاع إلى المرتبة الخامسة في ترتيب القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، ويعود التراجع في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2009م مقارنة بما كانت عليه في السنوات الماضية إلى انخفاض معدل النمو في نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي بحوالي (41.9%)، وهذا الانخفاض كان نتيجة طبيعية لتراجع الكميات المنتجة من النفط الخام بسبب التزام ليبيا بقرارات منظمة الأوبك بتخفيض الإنتاج للحد من تدهور أسعار النفط، وفي العام 2010م) بلغ الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية (5809.8) مليون دينار، وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها(6.64%).

ومن خلال تتبع قيم الجدول (8) نستنتج أن متوسط قيمة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (1995-2010) في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز (5%) في المتوسط، ويمكن إرجاع ذلك إلى ضيق السوق المحلي وتدني استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة مما انعكس على تكاليف الإنتاج بصورة سلبية (الترهوني،2003)، وعلي الرغم من هذا فهي تعتبر أعلي من متوسط قيمة مساهمة القطاع عن الفترة (1970-1994) والتي كانت قيمة مساهمتها بنسبة (3.6%) في المتوسط.

الجدول رقم (8): مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2010)

مليون دينار ليبي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية	نسبة ناتج قطاع الصناعة التحويلية إلى الإجمالي %	معدل النمو الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية %
1995	10048.7	799.7	7.95	–
1996	11631.3	764.8	6.57	4.36 -
1997	12887.9	848.8	6.58	10.98
1998	12610.6	779.3	6.17	8.18 -
1999	14075.2	863.1	6.13	10.75
2000	17775.4	889.7	5.00	3.08
2001	18079.1	877.8	4.85	1.33 -
2002	25914.0	813.1	3.13	7.37 -
2003	31731.6	764.7	2.40	5.95 -
2004	41576.8	761.1	1.83	0.47 -
2005	66450.7	3131.7	4.71	311.47
2006	80729.9	3606.8	4.46	15.17
2007	92693.5	4032.1	4.34	11.79
2008	116639.6	4888.7	4.19	21.24
2009	86288.9	5447.6	6.31	11.43
2010	87375.0	5809.8	6.64	6.23

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي، أعداد متفرقة.

ومن خلال الجدول رقم (9) يمكن أن نتبين ترتيب قطاع الصناعة التحويلية بين القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني خلال الفترة (1995-2009).

الجدول رقم (9): مساهمة قطاع الصناعة التحويلية
في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2009)

(%)

السنة / القطاع	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009
استخراج النفط	24.6	39.8	65	55	67.2	69.6	54.6
الصناعة التحويلية	**7.9** (6)	**5.0** (7)	**4.7** (4)	**4.4** **(7)**	**4.3** (6)	**4.1** (5)	**6.3** (5)
باقي القطاعات	67.5	55.2	30.3	40.6	28.5	26.3	39.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

الأرقام بين الأقواس من إعداد الباحثان و تشير إلى ترتيب القطاع في السنة.
المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي، أعداد متفرقة.

ثالثاً: حجم القوي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية:

يعتبر العنصر البشري من أهم عناصر الإنتاج في الحياة الاقتصادية، وأكثرها تأثراً بعمليات التنمية الاقتصادية، وانطلاقاً من مبدأ أهمية الاستثمار في العنصر البشري، ومن خلال الجدول (10) نلاحظ زيادة حجم استخدام القوي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية حتي العام 2004م، وكذلك زيادة مساهمته في العدد الإجمالي للقوى العاملة في ليبيا، ففي العام 1995م بلغ عدد المشتغلين بالقطاع (124.5) ألف عامل، في حين كان العدد الإجمالي للقوي العاملة (1.1865) مليون عامل، وبلغت نسبة استيعاب قطاع الصناعة التحويلية(10.5%)، ليستمر هذا العدد في التزايد إلى أن وصل إلى أقصاه في العام 2004م إلي(188.8) ألف عامل، بنسبة استيعاب قدرها (11.8%) من إجمالي القوي العاملة البالغ عددها في ذلك العام (1.600) مليون عامل، وعلي الرغم من الانخفاض الذي شهده عدد المشتغلين في القطاع ابتداءً من العام 2005م حيث بلغ (140.1) ألف عامل، بنسبة استيعاب قدرها (13.8%) من إجمالي القوي العاملة البالغ عددها(1.0156) مليون عامل، ظل محتلاً المرتبة الثانية في عدد القوى العاملة بعد قطاع الخدمات العامة، والذي وصلت نسبة الاستيعاب فيه في ذلك العام (50.7%) (مصرف ليبيا المركزي، م س ذ)، ويرجع هذا الانخفاض في أعداد القوي العاملة بالقطاع خلال هذه السنة إلى بداية تنفيذ برنامج الخصخصة لعديد الوحدات الإنتاجية، وبسبب

تنظيم الدولة للملاك الوظيفي للقطاعات المختلفة الأمر الذي ترتب عليه خروج أعداد كبيرة من القوي العاملة، حيث بلغ إجمالي العدد حتي نهاية 2008/10/30م (405676) عامل من كل القطاعات(اللجنة الشعبية العامة "سابقا"،2008)، وكنتيجة لهذا أيضا استمر الانخفاض في عدد المشتغلين بالقطاع إلى أن وصل العدد إلى أدناه في العام 2010 م إلى (50.6) ألف عامل، مشكلاً ما نسبته (4.4%) من إجمالي القوي العاملة ليحتل القطاع بذلك المرتبة الخامسة في ترتيب القطاعات من حيث أعداد القوى العاملة (مصرف ليبيا المركزي، م س ذ).

الجدول رقم (10): أعداد المشتغلين في قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (1995-2010)

(بالألاف)

السنوات	إجمالي القوي العاملة	المشتغلين بقطاع الصناعة التحويلية	نسبة استيعاب القطاع %
1995	1186.5	124.5	10.5
1996	1224.0	128.5	10.5
1997	1255.1	147.8	11.8
1998	1323.7	156.8	11.8
1999	1383.8	163.7	11.8
2000	1445.0	169.6	11.7
2001	1458.4	172.1	11.8
2002	1418.5	172.3	12.1
2003	1364.7	95.8	7.01
2004	1600.0	188.8	11.8
2005	1015.6	140.1	13.8
2006	1635.7	110.2	6.7
2007	1376.3	66.1	4.8
2008	1426.1	65.6	4.6
2009	1477.7	61.5	4.4
2010	1395.0	50.6	3.63

المصدر: التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي، أعداد متفرقة.

رابعاً: تطور متوسط إنتاج العامل:

الجدول(11) يوضح قيمة إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية، بناءً على المعلومات الواردة في الجدول (8)، (10)، ونلاحظ مدى الزيادة والنقصان في حجم الإنتاجية، حيث بلغت في العام 1995م (6.423) آلف دينار لتتناقص قيمتها إلى (4.970) آلاف دينار في العام 1998م، وهو انعكاس للصعوبات التي ذكرت سابقاً والتي عاني منها قطاع الصناعة التحويلية، ونلاحظ أنه في العام 2005م شهد متوسط إنتاجية العمل زيادة في مقداره، حيث وصلت قيمته إلى (22.35) ألف دينار وذلك بسبب الارتفاع في معدل النمو لقطاع الصناعة التحويلية والبالغ في تلك السنة (311.47%)، ووصلت قيمة متوسط الانتاج إلى اقصي قيمة لها في العام 2010م حيث بلغت (114.8) ألف دينار.

الجدول (11)
متوسط إنتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية
خلال الفترة (1995-2010)

(ألف دينار ليبي)

السنوات	متوسط إنتاج العامل
1995	6.423
1996	5.95
1997	5.74
1998	4.97
1999	5.27
2000	5.24
2001	5.10
2002	4.71
2003	7.98
2004	4.03
2005	22.35
2006	32.71
2007	60.93
2008	74.51
2009	88.57
2010	114.8

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بناءً على بيانات الجدولين (8)،(10).

ولقد شهد القطاع خلال الفترتين (1970-1994)،(1995-2009) العديد من السلبيات والتي أثرت عليه كثيراً، والتي يمكن تبيانها على النحو التالي (اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن "سابقا"،2006):

أولاً: سلبيات من داخل القطاع نفسه:

1. احتكرت شركات القطاع العام السوق المحلي؛ الأمر الذي نتج عنه عدم الاهتمام ببرامج تأهيل العناصر البشرية، وهذا أدي إلى ضعف برامج التسويق والترويج، ودراسة الأسواق الداخلية والخارجية، وتطوير الإدارة وإعداد القادة.

2. كثرة المصاريف الإدارية، واختلال أوجه الصرف للموارد المالية.

3. عدم الاهتمام بتطوير المنتج المحلي بصفة مستمرة، والإهمال النسبي للتطور التكنولوجي، وغياب الصيانة؛ الأمر الذي أدى إلى تهالك الأصول.

4. عدم التركيز على انتقاء السلع المستهدف انتاجها، والتي يمكنها المنافسة من حيث الجودة والتكلفة وهذا أدى إلى تعثر جل المصانع والسلع التي تنتجها بعد انفتاح السوق.

5. التسيب الإداري وعدم المتابعة الدقيقة لأداء الأفراد داخل المؤسسات الصناعية.

ثانياً: سلبيات من خارج القطاع:

1. عدم مرونة بعض القوانين والتشريعات السائدة، وعدم تطورها بالشكل المناسب.

2. التسعيرة الجبرية المفروضة التي يتطلب اصدارها عدة أشهر.

3. التحرير الفجائي لأسعار صرف العملات مما أثر على التكلفة.

4. تدني مستوى الإنفاق على القطاع منذ العام 1987م أدى إلى تهالك الآلات وانخفاض الطاقات الإنتاجية لأغلب المصانع.

5. عدم الاهتمام بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية بصورة جيدة، وإهمال المنظور الاقتصادي في توطين المصانع.

6. غياب التنسيق فيما بين قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى في الاقتصاد أثر على أداء القطاع بشكل كبير.

7. عدم إيجاد الحلول المناسبة لديون شركات القطاع العام لدي الخزانة العامة؛ الأمر الذي أثر سلباً وساهم في نقص السيولة، وإثقال بعض الشركات بالديون.

8. تعدد الجهات الرقابية وكثرة المعلومات التي يتم طلبها دون تحقيق إيجابية ملموسة بناءً على تلك المعلومات.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. تراجع الانفاق الاستثماري خلال الفترة (1995-2006)، اضافة إلى ما مرت به الدولة من ظروف سياسة تسبب في تأخر قطاع الصناعة التحويلية، وضعف الاهتمام به وهو ما عكسته الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري على القطاعات حيث تراجعت نسبة الانفاق على قطاع الصناعة من (15%) خلال الفترة (1970-1994) م إلى (5.7%) خلال الفترة (1995-2006).

2. تدني مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية حيث بلغت نسبة مساهمته(19.6%) مقارنة بمساهمة القطاع العام البالغة(80.4%) وهو ما يعكس سيطرة القطاع العام على الحياة الاقتصادية في ليبيا.

3. شكل التكوين الرأسمالي الثابت ما نسبته (3.59%) خلال فترة الدراسة لقطاع الصناعة التحويلية وهي نسبة متدنية تعكس ضعف الاهتمام بهذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، الأمر الذي انعكس على انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي حيث انها لم تتجاوز في المتوسط خلال فترة الدراسة (5%).

4. تراوح ترتيب قطاع الصناعة التحويلية في مساهمته في الناتج المحلي من المرتبة الخامسة الى السابعة وهي مرتبة تدل على ضعف مساهمة القطاع في الناتج المحلي.

5. الانخفاض في التكوين الرأسمالي وضعف المساهمة في الناتج المحلي أدى ذلك الى تقلص عدد المشتغلين بالقطاع إلى أن وصل إلى أدناه في العام 2010 م إلى (50.6) ألف عامل، مشكلاً ما نسبته (4.4%) من إجمالي القوي العاملة ليحتل القطاع بذلك المرتبة الخامسة في ترتيب القطاعات من حيث أعداد القوى العاملة.

6. غياب خطط التنمية عن الاقتصاد الليبي بعد العام 1986م ساهم في عدم وضع صورة واضحة لاحتياجات الدولة من الصناعات الاستراتيجية والتي كان من الممكن أن تكون لليبيا ميزة تنافسية فيها.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة الاهتمام بقطاع الصناعة التحويلية من خلال اعداد برنامج تنموي متكامل.

2. ضرورة تفعيل وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بالشكل الذي يؤذي الي خلق روح المنافسة بالشكل الذي يعود بالإيجاب على الاقتصاد.

3. في سبيل الخروج من هيمنة القطاع الواحد علي الاقتصاد لابد من وضع برامج لتطوير باقي القطاعات المكونة لجسم الاقتصاد وخصوصا التي سيكون للاقتصاد الليبي ميزة تنافسية فيها.

المراجع:

أولاً: الدوريات:

1. صالح رجب اعبيدة، "تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"، بحث منشور في مجلة آفاق اقتصادية (الخمس: كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب، ع(2)، يونيو 2015).

2. عبدالهادي أحمد حموده، " التنمية المستدامة في ليبيا"، بحث منشور في مجلة التخطيط والتنمية (طرابلس: معهد التخطيط، ع(1)، سبتمبر2008) ص15.

3. فلاح خلف على الربيعي، " القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي"، بحث منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية (القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ع(31)،خريف 2003) ص83.

ثانياً: المؤتمرات:

1. بن عيسي أحمد حودانه، "خصوصيات القطاع الصناعي في ليبيا واحتمالات نجاح الخصخصة"، في أ. د عبدالجليل المنصوري، د. عيسي الفارسي (محرران)، الخصخصة في الاقتصاد الليبي (بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ط1،2004) ص287.

2. عبد البارئ شوشان الزني، "هوية الاقتصاد الليبي: خلفية التنمية "، بحث مقدم لحلقة نقاش حول هوية الاقتصاد الليبي، جامعة سرت،2002، ص4.

3. عمر عثمان زرموح، " دور الصناعة في تحديد ملامح الاقتصاد الليبي "، حلقة نقاش حول هوية الاقتصاد الليبي، سرت،2002.

4. محمد عمر الشويرف، "القدرة التنافسية للشركات الصناعية في ليبيا-دراسة حالة عن الشركة الأهلية للإسمنت" بحث مقدم لمؤتمر القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي: الواقع وسبل النهوض، معهد التخطيط، طرابلس، 3-4/فبراير/ 2014.

ثالثاً: التقارير والبحوث:

1. النشرة الاقتصادية للحسابات القومية.

2. الإحصاءات الصناعية الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية www.bsc.ly

3. اللجنة الشعبية للصناعة والمعادن، تقرير مفصل عن النشاط الصناعي للشركات التابعة لقطاع الصناعة والمعادن 1996(مصراته: مركز التوثيق والمعلومات الصناعي،1997) ص ص 10-11.

4. اللجنة الشعبية للصناعة والمعادن، تقرير مفصل عن النشاط الصناعي للشركات التابعة لقطاع الصناعة والمعادن 2003، ص 9.

5. اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، التقرير النهائي للجنة دراسة أوضاع مكونات الصناعة والكهرباء والمعادن، (طرابلس: اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، ابريل 2006).

6. اللجنة الشعبية العامة، تقرير عن نشاط اللجنة الشعبية العامة والقطاعات التابعة لها (طرابلس: اللجنة الشعبية العامة، 2008) ص53.

7. أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981- 1985م، الجزء الثاني، ص53.

8. الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الصناعي للفترة من 2002-2006 (مصراته: مركز التوثيق الصناعي، 2001)، ص 8.

9. تقارير مصرف ليبيا المركزي، أعداد متفرقة.

10. تقرير صندوق النقد الدولي
http://www.imf.org/external/arabic/index.htm

11. رضا خليفة الشيباني، دور الصناعة في الاقتصاد الوطني: دراسة تقييمية لواقع الصناعة التحويلية في ليبيا1970- 2000 (رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2005) ص25.

12. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2005 (أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2006) ص67.

13. مجلس التخطيط العام، تقرير عن الفترة 1970-2003 (طرابلس: مجلس التخطيط العام،2007) ص48.

14. مصطفي خليفة بلقاسم، تأثير برنامج الخصخصة على مستوي الآراء بالتطبيق على المؤسسات والهيئات في الجماهيرية الليبية (رسالة دكتوراه، كلية التجارة،الاسماعلية، جامعة قناة السويس،2006) ص11.

15. مصطفي صالح المجذوب، دور قطاع الصناعة في حل مشكلة البطالة في ليبيا (رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2007) ص53.